ميقاتي عقب لقائه عون: الآراء متطابقة والحكومة قريباً

قال رئيس الحكومة المكلف في لبنان نجيب ميقاتي، إنه ناقش مع رئيس البلاد ميشال عون، ملف تأليف الحكومة "وكانت الآراء متطابقة بنسبة كبيرة، وإن شاء الله تتشكل قريبا".

جاء ذلك في تصريحات للصحفيين، أدلى بها ميقاتي من قصر الرئاسة اللبنانية عقب لقائه عون.

وأضاف ميقاتي أنه أطلع عون على نتيجة الاستشارات النيابية ودخلا في تفاصيل ملف تشكيلة الحكومة. وأشار إلى أنه "سيكون هناك اجتماع قريب مع الرئيس عون في اليومين المقبلين".

وفي وقت سابق، عقد ميقاتي لقاءات مع نواب البرلمان بعد يوم من تكليفه بمهمة تشكيل الحكومة إثر حصوله على دعم 72 نائبا (من أصل 128)، بينهم نواب كتلة "تيار المستقبل" بزعامة رئيس الحكومة السابق سعد الحريري، ونواب كتلة جماعة "حزب الله".

وفي ظل أزمتين سياسية واقتصادية، كلف الرئيس عون، رئيس الوزراء الأسبق نجيب ميقاتي، بتشكيل حكومة جديدة.

وميقاتي نائب برلماني عن مدينة طرابلس (شمال) منذ عام 2018، وجاء إلى السياسة من قطاع رجال الأعمال، وهو ثالث شخصية، بعد الحريري ومصطفى أديب، يكلفها عون بتشكيل حكومة بعد استقالة حكومة دياب، إثر انفجار مرفأ بيروت الذي أسفر عن مقتل أكثر من 200 شخص وإصابة الآلاف.

ضمن حزمة جديدة من الإقالات المتتالية التي يعلنها

الرئيس التونسي ينهي مهام مسؤولين بينهم مدير القضاء العسكري

مظاهرات في تونس

أعفى الرئيس التونسي قيس سعيّد، مسؤولين في مناصب عليا بالدولة من مهامهم، بينهم مدير القضاء العسكري، في حزمة جديدة من الإقالات بدأت الأحد، بحسب ما ورد في أحدث نشرات "الرائد" الرسمية.

وصدر أمر رئاسي يقضي بإنهاء المكلف بمهام وكيل الدولة العام مدير القضاء العسكري، العميد القاضي، توفيق العيوني، بحسب النشرة.

وشملت الإعفاءات أيضا كلا من المعز لدين الله المقدم، مدير ديوان رئيس الحكومة المُقال (هشام المشيشي)، وكاتب عام الحكومة وليد الذهبي، وكل مستشاري رئيس الحكومة المُقال، رشاد بن رمضان وسليم التّيساوي ومفدي المسدي، ورئيس الهيئة العامة لشهداء وجرحى الثّورة والعمليات الإرهابية عبد الرزاق الكيلاني. كما ضمت حزمة الإعفاءات 8 مستشارين لدى رئيس الحكومة المُقال، و8 مكلفين آخرين بمهام في الديوان نفسه.

أعلن سعيّد، عقب اجتماع طارئ مع قيادات عسكرية وأمنية، تجميد اختصاصات البرلمان، وإعفاء رئيس الحكومة من مهامه، على أن يتولى هو بنفسه السلطة التنفيذية بمعاونة حكومة يعين رئيسها.

أقال سعيّد كلا من المشيشي، رئيس الحكومة، المكلف بإدارة وزارة الداخلية، وإبراهيم البرتاجي وزير الدفاع، وحسناء بن سليمان الوزيرة المكلفة بالوظيفة العمومية ووزيرة العدل بالنيابة، بداية من الأحد.

وعقب اجتماع طارئ مع قيادات عسكرية وأمنية مساء الأحد، أعلن سعيّد تدابير استثنائية تتضمن إقالة رئيس الحكومة، على أن يتولى هو بنفسه السلطة التنفيذية بمعاونة حكومة يعين رئيسها، وتجميد اختصاصات البرلمان لمدة 30 يوما، ورفع الحصانة عن النواب، وترؤسه النيابة العامة.

واتخذ هذه التدابير في يوم شهدت فيه محافظات عديدة احتجاجات شعبية، طالبت بإسقاط المنظومة الحاكمة بكاملها كما اتهمت المعارضة بالفشل، في ظل أزمات سياسية واقتصادية وصحية.

وقال سعيّد إنه اتخذ هذه القرارات لـ"إنقاذ الدولة التونسية". لكن غالبية الأحزاب رفضتها، واعتبرها البعض "انقلابا على الدستور"، بينما أيدتها أخرى، معتبرة إياها "تصحيحا للمسار".

ويُنظر إلى تونس على أنها الدولة العربية الوحيدة التي نجحت في إجراء عملية انتقال ديمقراطي من بين دول عربية أخرى شهدت أيضا ثورات شعبية، قبل سنوات، أطاحت بالأنظمة الحاكمة فيها، منها مصر وليبيا واليمن. لكن في أكثر من مناسبة، اتهمت شخصيات تونسية دولا عربية، لا سيما خليجية، بقيادة "ثورة مضادة" لإجهاض عملية الانتقال الديمقراطي في تونس، خوفا على مصير الأنظمة الحاكمة في تلك الدول.

الاتحاد الإفريقي: نلتزم بالاحترام الصارم للدستور التونسي

شددت مفوضية الاتحاد الإفريقي، على "الاحترام الصارم للدستور التونسي"، وذلك في أول تصريح لها عقب تجميد رئيس البلاد قيس سعيّد، قبل يومين، اختصاصات البرلمان.

وقالت المفوضية في بيان نشر على موقعها الإلكتروني، إن رئيس المفوضية موسى فكي، "يراقب الوضع في تونس عن كثب".

وأضافت أن رئيس المفوضية أجرى في هذا الصدد اتصالا هاتفيا مع وزير الخارجية التونسي عثمان الجرندي.

وأعرب فكي، عن "التزام المفوضية بالاحترام الصارم للدستور التونسي، والحفاظ على السلام الضروري، ورفض جميع أشكال العنف وتعزيز الحوار السياسي لحل المشاكل المطروحة، وضرورة الاستجابة للتطلعات المشروعة للشعب التونسي وخاصة شبابه".

أعلن الرئيس سعيّد، عقب اجتماع طارئ مع قيادات عسكرية وأمنية، تجميد اختصاصات البرلمان، وإعفاء المشيشي من مهامه، على أن يتولى هو بنفسه السلطة التنفيذية بمعاونة حكومة يعين رئيسها، ورفع الحصانة عن النواب، وترؤس النيابة العامة.

وعارضت أغلب الكتل البرلمانية في تونس، الإثنين، قرارات سعيّد، إذ عدتها حركة "النهضة" (53 نائبا من أصل 217) "انقلابا"، واعتبرتها كتلة قلب تونس (28 نائبا) "خرقا جسيما للدستور"، ورفضت كتلة "التيار الديمقراطي" (22 نائبا) ما ترتب عليها، ووصفتها كتلة "ائتلاف الكرامة" (18 مقعدا) بـ"الباطلة"، فيما أيدتها حركة "الشعب" (15 نائبا).

كما أدان البرلمان الذي يترأسه راشد الغنوشي زعيم "النهضة"، بشدة في بيان، قرارات سعيد، معلنا رفضه لها.

الضفة: جيش الاحتلال يصيب 13 فلسطينياً بينهم مسؤول محلي

أصيب 13 فلسطينيا بينهم مسؤول محلي، إثر اعتداء الجيش الإسرائيلي، على فعالية منددة بالاستيطان في الأغوار الشمالية، شرقي الضفة الغربية المحتلة، وفق مصدرين.

وقالت محافظة طوباس والأغوار الشمالية، في بيان، إن "جنود الاحتلال اعتدوا بالضرب على المحافظ يونس العاصي، ورشوه بغاز الفلفل".

وأضافت: "أصيب عدد من المشاركين (لم تحدده) في الفعالية التي دعت إليها فصائل العمل الوطني وفعاليات المحافظة، للتصدي لمحاولات المستوطنين السيطرة على نبع (عين الحلوة) في الأغوار".

فيما قال عبد الله أبو رحمة مدير هيئة مقاومة الجدار والاستيطان (رسمية)، للأناضول، إن الجيش الإسرائيلي فرّق الثلاثاء، فعالية دعت إليها الهيئة ومحافظة طوباس والفعاليات الوطنية في الأغوار الشمالية.

وأوضح أن الفعالية كانت تندد بمحاولة المستوطنين الاستيلاء على نبع مياه "عين الحلوة". وأفاد أبو رحمة، بأن "الجيش الإسرائيلي اعتدى على المشاركين بعد وصولهم إلى العين والاعتصام فيها، بالضرب ورش غاز الفلفل".

وأضاف أن "الاعتداء أسفر عن إصابة 13 شخصا، جرى علاجهم ميدانيا، بالإضافة إلى اعتقال أحد الشبان المشاركين في الفعالية".

وأكد أبو رحمة أن "من بين المصابين بغاز الفلفل، كان رئيس الهيئة وليد عساف، ومحافظ طوباس والأغوار الشمالية، الذي نقل للعلاج في المستشفى وحالته مستقرة".

وأوضح أن "المستوطنين يحاولوا الاستيلاء على نبع عين الحلوة في الأغوار الشمالية منذ أشهر، حيث حرموا المزارعين والرعاة من الاستفادة منها، وقاموا مؤخراً بترميم العين ووضع مقاعد وسياج في محيطها".

وتشهد الضفة الغربية فعاليات متفرقة مناهضة للاستيطان الإسرائيلي، يسارع جيش الاحتلال إلى تفريقها.

وتشير تقديرات إسرائيلية وفلسطينية، إلى وجود نحو 650 ألف إسرائيلي في مستوطنات الضفة بما فيها القدس المحتلة، يتواجدون في 164 مستوطنة، و124 بؤرة استيطانية.

العراق: محتجون يغلقون 3 مؤسسات حكومية شرقي البلاد

أغلق محتجون عراقيون، 3 مؤسسات حكومية في محافظة ديالى شرقي البلاد، احتجاجا على سوء الخدمات.

وأبلغ شهود عيان الأناضول بأن "العشرات من أهالي قضاء خانقين شمال شرقي محافظة ديالى، تظاهروا أمام مقرات دائرة الكهرباء، ودائرة المياه، ودائرة البلدية في القضاء، وأغلقوها عبر إشعال إطارات المركبات أمام مداخلها، احتجاجا على سوء الخدمات المقدمة لهم".

وأوضح شهود العيان بأن "المتظاهرين طالبوا المسؤولين في المؤسسات الخدمية الثلاث بتقديم استقالاتهم من مناصبهم بسبب عدم تقديم الخدمات للأهالي رغم توفير جميع الإمكانيات الفنية واللوجستية".

وبحسب مراسل الأناضول، ما زالت أبواب المؤسسات الثلاث مقفلة حتى ساعة نشر الخبر.

ولم يصدر أي تعليق عن السلطات العراقية حول الموضوع حتى الساعة (12:40 ت.غ)، لكن جرت العادة أن يغلق محتجون مؤسسات خدمية في البلاد لعدة ساعات، احتجاجا على تدني مستوى الخدمات، ثم يعاد فتحها من جديد، ومباشرة أعمالها.

وتعاني بعض مناطق وأحياء قضاء خانقين شح في مياه الإسالة (الاستعمال المنزلي) الواصلة للمنازل، ما يدفع الأهالي إلى الحصول على المياه من متعهدين مقابل مبالغ مالية.

موريتانيا: انتخاب رئيس للمحكمة المعنية بمحاكمة الرؤساء

انتخب أعضاء "محكمة العدل السامية" المعنية بمحاكمة الرؤساء في موريتانيا، "جمال محمد البدالي" رئيسا للمحكمة، وذلك خلال أول جلسة لها. وبحسب وكالة الأنباء الموريتانية الرسمية، تم انتخاب "البدالي" بالإجماع، حيث لم يكن هناك مرشح ضده.

ومحكمة العدل السامية هي الجهة القضائية المعنية بمحاكمة رئيس البلاد والوزير الأول، والوزراء، في حال اتهام أي منهم بالخيانة العظمى. وكان نواب "الجمعية الوطنية" (البرلمان)، انتخبوا خلال جلسة عامة الأسبوع الماضي أعضاء "محكمة العدل السامية".

وتتكون المحكمة من 9 "قضاة"، تم انتخابهم من بين نواب البرلمان (157 نائبا).

وتضم تشكيلة المحكمة المنتخبة 6 "قضاة" من الكتلة البرلمانية لحزب "الاتحاد من أجل الجمهورية" الحاكم، بحسب النظام النسبي، فيما تم تمثيل كتل برلمانية أخرى بثلاثة أعضاء في المحكمة، بحسب وكالة الأنباء الرسمية.

وأعضاء المحكمة عن الحزب الحاكم هم: حبيب جاه، وجمال ولد البدالي (انتخب رئيسا للمحكمة) واناند عبد الرحمن، و إسحاق ولد أحمد مسكة، ولالة بنت امبارك، وخطاري حمادي.

التحالف: تدمير 4 صواريخ ومسيرتين أطلقها الحوثيون تجاه السعودية

أعلن التحالف العربي في اليمن، "اعتراض وتدمير" 4 صواريخ باليستية وطائرتين مسيرتين أطلقها الحوثيون نحو السعودية.

جاء ذلك وفق بيانات متلاحقة للتحالف نشرتها وكالة الأنباء السعودية الرسمية (واس).

وقال التحالف إنه "اعترض ودمر طائرتين مسيرتين أطلقتهما مليشيا الحوثي نحو منطقة جازان جنوبي السعودية". وأضاف أنه تم "اعتراض وتدمير" أربعة صواريخ باليستية أطلقها الحوثيون نحو المنطقة ذاتها.

وتابع التحالف: "كفاءة الدفاعات الجوية أحبطت جميع المحاولات العبثية للمليشيا الحوثية الإرهابية". وحتى الساعة 6:30 ت. غ، لم يصدر أي تعليق من قبل جماعة الحوثي حيال ما ذكره التحالف.

واعتاد الحوثيون إعلان إطلاق صواريخ باليستية ومقذوفات ومسيرات على مناطق سعودية، مقابل تصريحات متكررة من التحالف العربي، الذي تقوده المملكة في اليمن بإحباط هذه الهجمات.

ويشهد اليمن منذ نحو 7 سنوات حربا مستمرة بين القوات الموالية للحكومة المدعومة بالتحالف العربي من جانب، والحوثيين من جانب آخر، المسيطرين على محافظات بينها العاصمة صنعاء منذ سبتمبر 2014.

الدفاعات السعودية تتصدي لمسيرات الحوثي

الأردن يدين مشروع «مركز المدينة» الإسرائيلي في القدس

أدان الأردن، مشروع "مركز المدينة" الذي تعتزم إسرائيل تنفيذه في مدينة القدس الشرقية المحتلة.

ويشمل المخطط منطقة تصل مساحتها إلى 655 دونما (الدونم ألف متر مربع) تحيط بالبلدة القديمة في مدينة القدس الشرقية، ويحدد سياسات البناء فيها.

ويؤثر المشروع على عشرات آلاف الفلسطينيين، وبخاصة في شوارع صلاح الدين والسلطان سليمان والزهراء، وأحياء، بينها الشيخ جراح ووادي الجوز.

وقال المتحدث باسم وزارة الخارجية ضيف الله الفايز، في بيان، إن "أي خطوة أحادية من شأنها تغيير وضع القدس أو تغيير معالمها أو هويتها أو طابعها أو تركيبتها الديمغرافية أو المساس بالأملاك والعقارات الوقفية مرفوضة ومخالفة للقانون الدولي".

وطالب الفايز، إسرائيل، بوصفها قوة قائمة بالاحتلال، بالتقيد بالتزاماتها وفق القانون الدولي الذي يعتبر القدس الشرقية أراضي محتلة منذ عام 1967، واحترام قرارات الشرعية الدولية ذات الصلة.

ونهاية العام الماضي، قدمت اللجنة المركزية للتخطيط والبناء الإسرائيلية، مشروع "مركز المدينة"، إلا أنه تم تأجيله بعد سلسلة اعتراضات من السكان الفلسطينيين.

لكن اللجنة أعادت طرحه في يوليو الجاري، مانحة السكان فرصة حتى نهاية الشهر للاعتراض عليه.

ويقول خبراء، إن المخطط يحدد سياسات البناء في المنطقة لسنوات طويلة قادمة، ما يؤثر على الوجود الفلسطيني فيها.